

حجم هذه العلاقات . إلا ان هذه الاستثناءات لا تلغي صحة الافتراض القائل بدور التجارة الخارجية في التأثير على العلاقات السياسية وتشكيلها . واختيار عام ١٩٦٧ ، محورا لدراسة التغيير الذي يمكن ان يكون قد طرأ على حجم او اتجاهات التجارة الخارجية لاسرائيل لا يحتاج الى تفسير . فمذ شنت اسرائيل عدوانها الاستعماري الصهيوني التوسعي على الارض العربية في حزيران (يونيو) من ذلك العام ، وعلى مدى ست سنوات تقريبا ، بذل العرب محاولات دبلوماسية عديدة ، وصدرت قرارات دولية من الامم المتحدة ، لقيت تأييدا بالتصويت عليها من جانب غالبية الدول الاعضاء في المنظمة الدولية .

ومع التسليم بما يقال عن دلالة ذلك على « تحول » الرأي العام العالمي لصالح القضية العربية ، وحاجتنا نحن الى مثل هذا التحول ، الا ان الحقيقة التي تطرحها تجربتنا مع اسرائيل ، هي أن مصدر قوتها الحقيقي والمؤثر ، لم يكن في يوم من الايام نابعا من عدد « الاصوات » التي تؤيدها في المنظمة الدولية ، بقدر ما هو نابع أساسا ، وفي كل وقت ، من حجم «الدعم المادي» الذي تلقاه ، ومن الاسواق التي تفتح في وجه تجارتها فتعوضها عن آثار المقاطعة الاقتصادية العربية لها ، ومن التسهيلات الاقتصادية المختلفة التي تقدم لها .

وليس من شك ، في أن ما يعيننا في صراعنا مع اسرائيل ، ليس فقط مجرد الحصول على « أصوات » أكثر في الامم المتحدة لصالح قضيتنا ، فتلك مرحلة أولى فحسب ، خاصة اذا كان هناك من يرفع يده بالتصويت لصالحنا في الامم المتحدة ، بينما يقدم لاسرائيل باليد الأخرى — عن ادراك ، او عدم ادراك — عناصر الدعم المادي الذي يعينها ، لا على أن تبقى وتبقى فقط ، ولكن أيضا على مواصلة تنفيذ خططها من الازهاب والتوسع بكفاءة ومقدرة أكبر . ومن هنا فان ما يعيننا بالدرجة الاولى ، هو أن نحصل مع أصوات الدول في الامم المتحدة ، على اقتناع أصحاب هذه الاصوات ، بأن وقف كافة مظاهر الدعم المادي لاسرائيل ، بما في ذلك العلاقات التجارية ، هو السبيل الوحيد لوقف استمرار توسعها وازهابها ، وتحقيق الانسجام في الموقف الدولي منها .

ولعلنا نستطيع بعد هذا التحديد للآطار السياسي للدراسة، أن ندخل في صلب الموضوع . وسوف نقسمة الى قسمين رئيسيين ، الاول عن التجارة الخارجية لاسرائيل قبل ١٩٦٧ ، وسوف يتناول أرقام هذه التجارة في السنة السابقة على العدوان مباشرة ، وهي سنة ١٩٦٦ ، والثاني عن التجارة الخارجية لاسرائيل بعد ١٩٦٧ وسوف يتناول تطور هذه التجارة ، من حيث الحجم والاتجاهات حتى سنة ١٩٧١ ، وفق آخر الأرقام المتاحة دوليا ، وبالمقارنة مع سنة ١٩٦٦ ، باعتبارها سنة الأساس .

أولا : التجارة الخارجية لاسرائيل قبل ١٩٦٧

في ١٩٦٦ ، بلغ إجمالي قيمة الصادرات الاسرائيلية ٥.٣٤٤.٠ مليون دولار (٣) . واتجهت هذه الصادرات الى ٧٣ دولة من دول العالم ، على النحو التالي : ١٩ دولة من اوربا الغربية ، ١٨ دولة افريقية ، ١١ دولة من أمريكا اللاتينية ، ١٢ دولة آسيوية (بما فيها الصين واليابان) ، ٨ دول من اوربا الشرقية (بما فيها الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا) . وذلك بالإضافة الى كل من الولايات المتحدة وكندا ، واستراليا ، ونيوزيلنده ، وجنوب افريقيا .

ومن ناحية أخرى ، بلغ إجمالي قيمة واردات اسرائيل في السنة نفسها ٨٣٨٤٢٠ (٤) مليون دولار . وقد جاءت هذه الواردات لاسرائيل من ٦٠ دولة من دول العالم ، على النحو التالي : ١٩ دولة من اوربا الغربية ، ١٢ دولة افريقية ، ٨ دول من أمريكا اللاتينية ، ١٠ دول آسيوية (بما فيها الصين واليابان) ، ٦ دول من اوربا الشرقية